إشكالية الحدود السياسية الليبية

✍.د.عبدالجليل محمد مفتاح الشيباني .

قسم الجغرافيا كلية الآداب غريان / جامعة غريان بدولة ليبيا

المستخلص

لم تكن هناك حدوداً أو تخوماً تفصل الجماعات البشرية قديماً حيث كان الإنسان يتحرك بحرية في أرجاء الأرض ليؤمن حياته ويوفر غذاءه بالجمع والالتقاط والصيد وتربية الحيوا ن فلا توجد فواصل وحدوداً بين القبائل والجماعات البشرية ، ومع كثرة السكان وتجمعهم بالمناطق الزراعية على ضفاف الأنهار والسهول التي تغزر بها الأمطار والتربة الخصبة أصبح لزاماً وجود فواصل بين تلك المناطق لهذا أستغلت البحيرات والجبال والأنهار والمستنقعات والغابات كتخوم بين الجماعات والقرن السادس يشهد على تلك الفواصل .

الدولة الليبية مرت بتلك الفترات حيث كانت ليبيا تضم غالبية شمال إفريقيا وتحددت ليبيا الحالية خلال الحكم العثماني ووقعت خلاله معاهدات و اتفاقيات لترسيم الحدود مع جوار ليبيا في 1907,1909م وجاءت إيطاليا فأكدتها وأبرمت معاهدات جديدة (1917,1919,1927م) مع فرنسا ومصر وبريطانيا .

لحدود ليبيا تبعات ومشاكل كثيرة أثرت عليها في نهاية القرن العشرين وأوائل القرن الحالي ومنها :

1-المساحة وطول الحدود الكبير فالحدود البرية حوالي (4434كم) و البحرية حوالي (1800كم) .

2-نقص القوة البشرية والمساحة الشاسعة مما أدى لعدم السيطرة الحدودية وخاصة بالجنوب والشرق.

3-تعدد دول الجوار (6دول) بحدود طويلة في الصحاري الحارة و إمتلاكها واجه بحرية واسعة .

4-امتداد بعض القبائل في الدول المجاورة مثل قبائل التبو والتوارق والامازيغ و أولاد علي وسليمان.

5-تركز غالبية السكان في الركن الشمالي الغربي وقلتهم في باقي أنحاء ليبيا المترامية الأطراف .

6-كثرة ثروات ليبيا وفقر الدول المجاورة التي تعاني ازدحام سكاني ونقص في الموارد والثروات .

7-ضعف الأجهزة الأمنية والعسكرية وإنتشار العصابات المسلحة وخاصة بعد ثورة فبراير 2011م .

كل الأسباب السابقة أدت لتنامي ظاهرة التهريب بجميع أشكاله عبر الحدود الليبية وأصبحت المنافذ والمعابر البرية والبحرية شرايين للتهريب بجميع أنواعه ، و المنافذ والمعابر كثيرة ومتباعدة وبمناطق صحراوية صعبة و تصل أكثر من تسعة معابراً بالإضافة إلى المواني المنتشرة على السواحل . لقد قامت الحكومة الليبية بإبرام عدد من الاتفاقيات والمعاهدات مع الدول المجاورة لحماية الحدود والسيطرة على المنافذ والمعابر وتشديد الرقابة الجمركية والصحية ، ومن هذه الاتفاقيات الاتفاق الليبي المصري التونسي الجزائري لتنظيم حركة التجارة وعبور المسافرين بين تلك الدول ، كما تحاول الحكومة الليبية إدخال التقنية في مراقبة الحدود البرية والبحرية وتحسين النظام الجمركي والتفتيش الصحي مع تدريب الكوادر الوطنية في تلك البرامج .

Summary

There were no borders or boundaries separating in ancient times , as man moved freely around the earth to secure his life and provide his redemption by gathering retirement hunting and raising animals .

There were no divisions or borders between tribes and man groups with large population and their gathering agriculture areas on the rivers banks and plains with abundant rain and fertile soil , It became necessary to have separation between those areas , for this reason , lakes mountains , rivers and swamps were used as boundaries between groups .

The sixth century bears witness to this .

The Libyan state went through those periods as Libya include the majority of north Africa and Libya was defined during the Ottman rule , during which treaties and agreements were signed to demarcate the borders with Libya neighboring in (1907,1909) Italy came and ratified them and signed new

treaties in(1917-1919-1927) with (France , Egypt and England) Libyan borders affected many consequences and problems at the end of the 20th century and the beginning of the current century including;-

1-The area and the borders length , the land borders are about (4434km) maritime borders are about (1800km).

2-The lack of human strength which led to the back of borders control especially in the south and east .

3-There are many neighboring countries on Libyan borders .

4-The strength of some border tribes in neighboring countries .

5-The population majority is concentrated only in north western of Libya .

6-The abundance Libyan wealth and the poverty of the neighboring countries .

7-Security week and militia control after the 2011 revolution .

All those reasons have led to the phenomenon of smuggling in all forms across the Libya borders and land and sea crossings have become arteries for smuggling of all kinds .

The crossings are many and far apart of the desert are difficult up to ten crossings in addition to the crossing scattered on the coast

Libyan government to conclude agreements and treaties with neighboring countries to protect borders control , check points and crossings and strengthen customs and health control and among these agreements (Libyan Egyptian/ Libyan Tunisian/and Algerian as well) to regulate trade and patient travels between those countries .

Libyan government is trying to introduce modern technology in control of land and sea borders and to improve the customs system and health inspection with the help of national staff in those programs .

تمهيد: Preface

لم يعرف الإنسان حينما انتشر على الأرض حدوداً فاصلة بين جماعاته وقبائله التي كانت تحترف المهن البدائية مثل الصيد والالتقاط و تتحرك في مساحات واسعة لا توقفها حدوداً فاصلة بين الجماعات والقبائل.

الحدود لغوياً هي الفاصل أين كان خطاً أو منطقة متسعة من الأراضي تشكل حاجز بين دولتين كالغابات والمستنقعات والجبال وتكون عادة غير مؤهلة بالسكان ، فالحدود السياسية"Police borders" هي الأبعاد الجغرافية لدولة ورقعتها المساحية كدولة مستقلة ذات سيادة وعندها تنتهي سيادة وقوانين دولة وتبدأ سيادة وقوانين دولة أخرى وتدخل من ضمن ذلك المسطحات المائية التي تشرف عليها وتعرف بالمياه الإقليمية وكذلك طبقات الجو التي تغطيها وتسمى المجال الجوي ، فالحدود هي أطراف لرقعة الوحدات السياسية عليه قامت النزاعات والحروب بين الدول لتعديها على اليابس و البحر، فهى ترسم على الخرائط لتبين مساراتها بين الدول المتجاورة على الطبيعة ويتم تحديدها بعلامات مميزة تغرس بالأرض وتفصل في بعض المواقع بأسلاك شائكة وتوجد نقاط حراسة و تفتيش وجمرك في المنافذ والمعابر لتسهيل حركة المرور بالاتجاهين وهي توجد على مسافة من خط الحدود بين الجانبين[1].

يخلط الكثير من السياسيين والمؤرخين بين الحدود (boundaries) والتخوم (frontiers) ويعتبروهم مترادفان ولكن في الحقيقة هناك اختلاف بينهما.

فالتخوم هي مسافات من الأراضي عادة تكون خالية من السكان نتيجة وضعها الطبيعي أو المناخي كالجبال والغابات والمستنقعات والصحاري وكانت سائدة في العصور القديمة والوسطى ، أما الحدود فهي خطوط فاصلة بين الدول وتكون طبيعية وهندسية وفلكية وتاريخية و دائماً مثارةً للنزاع .

إن الحدود الليبية السياسية تتشابك مع كثير من الدول مما يجعلها عرضة للنقاش السياسي والاقتصادي في المحافل الدولية والإقليمية وهي الشرارة التي انطلقت منها الكثير من النزاعات والحروب بين ليبيا وجيرانها ومنها الحرب الليبية التشادية بخصوص قطاع أزو الحدودي بين عامي 1979-1987 والنزاع القانوني بين تونس وليبيا بشأن الجرف القاري والمياه الإقليمية ومشاكل التهريب وتدني الأمن بالمنافذ مع مصر والسودان .

(1) محمد عبدالمجيد عامر، دراسات في الجغرافيا السياسية، الأوضاع العالمية الجديدة دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1994م، ص303.

أولاً: مشكلة البحث:

ما مدى تأثر الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بظاهرة التهريب للموارد الاقتصادية عبر الحدود السياسية لليبيا مع دول الجوار وهل كان للحدود السياسية دور في المشكلات المعاصرة التي تعيشها ليبيا من ناحية التهريب وخاصة الأغذية المدعومة والمخدرات وعدم استتباب الأمن وكثرة الجرائم من قتل واختفاء واغتصاب وسرقة نتيجة انتشار السلاح بعد ثورة 2011م ، لطول الحدود الليبية وامتدادها الصحراوي جانب سلبي على أمن ليبيا المحلي.

ثانياً منطقة الدراسة:- تقع ليبيا جغرافياً وبحدود سياسية من الشمال البحر المتوسط والشرق مصر والغرب تونس والجزائر والجنوب تشاد و النيجر أما فلكياً بين دائرتي 32,50شمالاً من ناحية الشمال و 18,45شالاً من ناحية الجنوب و خط طول 9شرقاً من ناحية الغرب و خط طول 25شرقاً من ناحية الشرق كما شكل (2)

ثالثاً أهمية البحث:

1- الحدود تساعد على ضمان الحقوق مثل السلطة السياسية المتمثلة في الدفاع والجنسية والسلطة الاقتصادية باستغلال مواردها وتحديد وعاء التخطيط والتنمية.

2-تمكننا من مطابقة واقعها على الخريطة وما هو موجود على الطبيعة ضمن نظريات الجغرافيا السياسية.

3-الحدود خط الدفاع الأول لتحقيق الأمن وخط الحجر الصحيح وحماية لنظام السياسي والاقتصادير.

4- الاهتمام بالحدود الليبية يحافظ على الموارد و السيادة عليها كما هو في الجرف القاري بين ليبيا وتونس.

رابعاً فرضيات البحث:

1- للخصائص الطبيعية والبشرية أثر في بناء كيان الدول السياسي والاقتصادي.

2- يساهم الإنتاج الزراعي والصناعي في بناء هيكل الاقتصادي الليبي بدرجات متفاوتة.

3- مشكلات الحدود السياسية دائماً مصاحبة لحياة الدولة منذ نشأتها حتى النهاية .

4- لثورة 2011م دوراً في تصاعد التهريب الذي أدى لتدهور الأمني والاقتصادي السياسي والإجتماعي .

5-لموقع ليبيا الجغرافي الإستراتيجي دور في أهمية حدودها إقليمياً و دولياً .

خامساً أهداف الدراسة:-

1-دراسة المقومات الطبيعية والبشرية لإنتاج واستغلال واستثمار الموارد الاقتصادية.

2- تحديد المشكلات الحدودية وأنواعها وأنماطها ومخاطرها والعوامل المؤثرة فيها.

3- التقييم المكاني للموارد الاقتصادية الليبية وتحديد أوجهة استثمارها.

4- دراسة التهريب والمشكلات المتعلقة به وبالاقتصاد الليبي وسياسة إدارة الحدود.

5- وضع رؤية مستقلة للحد من تهريب الموارد الاقتصادية الليبية.

سادساً مناهج الدراسة:_ تتبع الدراسة المنهج الوصفي و التحليلي للبيانات والمعلومات الإحصائية التي توفرها النتائج النهائية وإتباع المنهج التاريخي في تسلسل تكون الحدود عبر الفترات القديمة ، و استخدمت بعض الأساليب لتوضيح والفهم مثل الأسلوب الكارتوجرافي والإحصائي .

سابعاً الدراسات السابقة:1- دراسة عبد الوافي صباح ، خليج سرت في الجغرافيا السياسية 2001م _تناولت الدراسة تحقيق الأمن القومي وتأثيره على الكيان السياسي للدولة الليبية .

2- دراسة الفراج عام 2006 ، بعنوان الأهمية الجو تاريخية للحدود الليبية_ تناولت تطور الحدود الليبية من العصور القديمة حتى الاستقلال واهتمت بالنزاعات الليبية (قضية شريط أزو وخليج سرت والجرف القاري).

3- دراسة القاسم ناصر سعد عام 2007، بعنوان تهريب القوى العاملة في الجزائر وتداعياتها على الاقتصاد وكيف أدت لخلق نقاط ضعف فيما يخص الأمن في الجزائر.

4- دراسة سلطان أسامة عام2012 ، بعنوان جودة السيطرة على الحدود الليبية ضد التهريب ، الدراسة كانت ضمن فاعليات المؤتمر السنوي لوزارة الداخلية الليبية بطرابلس.

5- دراسة المطردي عام 2013م ، بعنوان الحدود الليبية البرية غير المحددة، تناولت الحدود الليبية الجزائرية وسببت تأخر ترسيها وأرجعتها لأسباب سياسية واقتصادية وبشرية ، كما ناقشت نشأة الحدود الليبية

ا- دراسة اليوسفي الصادق عام 2014 ، بعنوان اقتصادنا في خطر من التهريب ، كانت الدراسة من أجل إزالة الآثار الأمنية والاقتصادية والسياسية

في هذه الدراسة كان للتطورات السريعة المتعلقة بأمن حدود ليبيا والتي حددت علاقاتها مع الدول المجاورة وأهمها النزاع مع دولة تشاد الذي وصل إلى حروب 1979_ 1987 و الدعم التي تتلقاه ليبيا من الدول المجاورة لحفظ العلاقات الإقليمية ومواجهة النزاعات الحدودية وتقديم لمحله عن مساهمة الوكالة الدولية لإدارة الحدود والأمن عن منطقة الساحل والمغرب العربي التي أجريت في ليبيا حيث استخدمت المنهج التحليلي توصلت الى:-

1-مراقبة الحدود ضعيفة مما يسمح للجيش التشادي اختراقها و تهريب السلع غير المشروعة .

2-علاقات ليبيا ما زالت متوتره وهناك عدم استقرار بين قبيلة التبو التشادية والقبائل الليبية المجاورة للحدود.

3-الحدود الليبية تتشابك مع كثير من الدول مما يجعلها مثار الجدل والنقاش السياسي والإقتصادي في كثير من المحافل الدولية و الإقليمية وهي الشرارة التي تنطلق منها النزاعات.

4-الدولة الليبية تتاخم حدودها أربع دول عربية ودولتان أفريقيات تضم هذه الحدود خمس نقاط حرجة [2] بالإضافة إلى الحدود الشمالية البحرية الطويلة على البحر المتوسط ، ومن النزاعات :-

أ- النزاع التشادي على شريط ازو وما نتج عنه من حروب في الفترة (1979 - 1987م) .

ب- النزاع القانوني على الجرف القاري في البحر المتوسط بين تونس و ليبيا .

ج- مشاكل المياه الإقليمية في خليج سرت و تحديد المياه الدولية .

د- المشاكل الاقتصادية المتمثلة في ظاهرة التهريب للمواد الأساسية .

هـ- المشاكل الأمنية المتمثلة في إدارة الحدود وضبطها بين جيرانها.

[2] جمال حمدان ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية – مكتبة عين الجامعة القاهرة 1996، ص117.

التطور التاريخي للحدود السياسية الليبية :_

حتى نهاية القرن لم تكن الحدود السياسية واضحة وثابتة بين دول الصحراء الكبرى لأسباب عديدة منها:

1- التجانس القومي القاعدي في اللغة والدين لدول المنطقة .

2- الطبيعية الصحراوية الفاصلة وتوزع السكان حسب تواجد المياه .

3-وجود السكان الرحل الذين يمارسون الرعي بين دول المنطقة .

العوامل السابقة تحدد التحديد السياسي بين ليبيا والدول المجاورة فسنة 1919م هي الحد الفاصل بين عصر قبل الحدود و عصر الحدود الدقيقة[3] ،ويتضح التطور للحدود الليبية بين 1830_ 1935 بجدول (1)

جدول (1) التطور التاريخي للحدود السياسية لليبيا للفترة السنة 1830-1935

السنة	تطور الحدود
1830	الحدود الليبية كانت قاصرة على البحر المتوسط دون فواصل مع تونس و مصر
1878	اتسعت الحدود لتشمل فزان واقتربت الحدود مع مصر وتونس من الوقت الحالي
1914	اتسعت الحدود المصرية في حدود ليبيا إلى حوض الكفرة
1919	أخذت شكل حدود ليبيا شكلها الحالي بعد تسويات و مساومات
1925	نجحت إيطاليا في إدخال الجغبوب للجانب الليبي مقابل جانب السلوم لمصر.

المصدر إعداد الباحث اعتماداً على مرجع جمال حميدان " الجماهيرية الليبية عام 1996

ومن دراسة جدول(1) تبين لنا عدة معلومات عن حدود ليبيا وهي:

1_بدأت حدود ليبيا كنواة صلبة متمركزة على النطاق الساحلي للبحر المتوسط

2_ وصلت الحدود شمالاً إلى البحر المتوسط وجنوباً إلى النطاق الصحراوي جنوباً .

3- أصبحت الحدود الليبية تمتد من البحر المتوسط شمالاً و جبال تبستي جنوباً وبحر الرمال العظيم شرقاً والعرق الأرضي الكبير غرباً .

يعتبر فردريك راتزل أول المحدثين الجغرافيين الذين تناولوا تعريف الحدود ففي كتابه الجغرافيا السياسية عام 1895م أوضح أن نطاق الحدود هو الحقيقة الواقعة أما خط الحدود فليس سوى تحديد لهذا النطاق و أيده كثير من الكتاب فقالت الين سمبل 1911م إن الطبيعة تكره الحدود و الانتقالات الفجائية بل كل القوى الطبيعية تتكاثف ضد هذه الخطوط التي تسبب فصل نهر إلى جزئيين بين دولتين أو جبل كذلك ، أما خبير

(3) جمال محمد أحمد، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية مرجع سابق، ص111.

الحدود اللورد كربون قد ميز بين الحدود الطبيعية و التخوم الطبيعية و يقول إن محاولة تغيير مثل هذه التخوم هي المسئولة عن الكثير من الحروب النزاعات عبر التاريخ[4] .

الفرق بين الحدود والتخوم /

الحدود خطوط دولية تفصل بين دولة وأخرى وهي ذات بعد طولي واحد وهي ظاهرة اصطناعية بشرية وتتصف بالتنقل من مكان لآخر حسب ظروف الدول المجاورة والحدود لا تحمي الدولة من الاعتداءات وهي المكان الذي تمارس فيه الدولة سيادتها و تطبق قوانينها وهى عامل فصل سياسى و حضارى و جغرافى[5] ، أما التخوم فهي مناطق جغرافية تختلف مساحتها بإختلاف الظروف وعادةً تكون خالية من السكان مثل الجبال والغابات وهي غير قابلة للتغير وتتصف بالثبات وتتغير وظائفها فقط وهي تمثل مكان للدفاع عن الدولة نظراً لعمقها الجغرافي وتعتبر وحدة تكامل للدولة وتجمع الأقلية وتكون عامل وحدة الدولتين المتجاورتين .

الحدود الليبية واتفاقياتها السياسية

سكن ليبيا البربر مند العصر البرونزي المتأخر كما أسس الفينيقيون والإغريق المدن الثلاثة بالغرب والمدن الخمس بالشرق كما حكم ليبيا الفرس والمصريين وبعدها أصبحت جزء من الإمبراطورية الرومانية كما احتلها الوندال حتى القرن السابع الميلادي حينما فتحها المسلمون وأصبحت من ضمن حدود الدولة الإسلامية ، وفي عام 1551م سيطر العثمانيون عليها لمدة 361 عام و بعد توقيع معاهدة أوشى لوزان بين الدول العثمانية وايطاليا عام 1912م تم تسليم ليبيا لايطاليا حتى خسارة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية عام 1943م و سيطرة الحلفاء على ليبيا الحالية والجدول (2) يوضح الحدود السياسية الليبية وأطوالها مع الدول المجاورة[6]

جدول (2) أوضاع الحدود الليبية من حيث الطول "كم"

الحدود مع الدول المجاورة للي	الأطوال	توزيع أطوال الحدود جغرافيا "كم"
1-الحدود مع مصر	1094	مجموع أطوال الحدود الشرقية 1494كم
2- الحدود مع السودان	400	
3- الحدود مع تشاد	1090	
4- الحدود مع النيجر	150	مجموع أطوال الحدود الجنوبية مع تشاد والنيجر

(4)جمال حميدان، مرجع سابق، ص113.

[5] Carzo Keddeston Ford Frontiers oxford 12 1907

(6) عماد حاتم ، تاريخ ليبيا في العصر الحديث من منتصف القرن السادس عشر وحتى مطلع القرن العشرين طرابلس 1991م 331.

5-الحدود مع الجزائر	1200	وجزء من حدود الجزائر حتى غات 590كم
6- الحدود مع تونس	500	أطوال مع تونس والجزائر حتى غات 1350كم
المجموع 6 دول	4434كم	

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على جمال حمدان 1996

شكل (1) أطوال الحدود الليبية مع الدول المجاورة

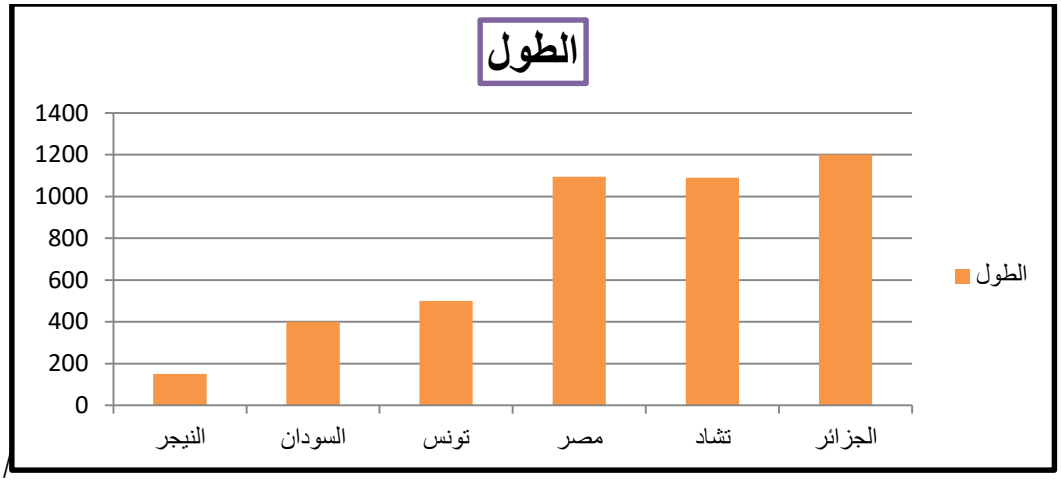

إعداد الباحث اعتمادا على بيانات جدول (2)

شكل (2) أنواع الحدود الليبية السياسية

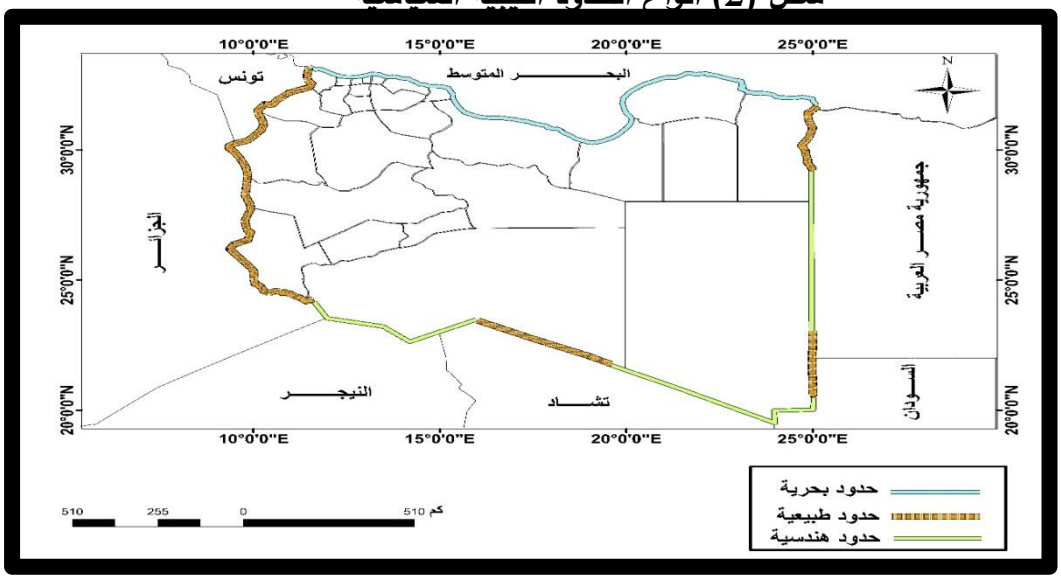

يتضح من جدول (2) وشكل (1) والخريطة شكل (2) بأن حدود ليبيا السياسية البرية مترامية تبلغ 4434 كم وتتناسب مع رقعتها الشاسعة وتعدد اضلاعها وهذا يحتاج إلى وإمكانيات لمراقبتها والدفاع عنها ، تعد الحدود الشرقية من أطول الحدود حوالي 1494م ، و الحدود مع تونس ناحية الغرب تبلغ 500 كم وهى أهم الحدود الليبية اقتصادياً وأمنياً نظراً لكثافة سكان الشمال الغربي ورواج التجارة والصناعة وبالتالي تنامي النزاعات وكثرة ظاهرة التهريب للموارد الاقتصادية .

أهم الاتفاقيات الحدودية بين ليبيا وجيرانها :_

لم تعترف مصالح القوى الاستعمارية بالتقسيمات الطبيعية والبشرية أو العرقية وخاصة في إفريقيا وهذا أكده توماس بكن عام 1991 في كتابه التكالب الاستعماري على إفريقيا[7] لقد تم الاتفاق بين الدول العثمانية وفرنسا عام 1909 على ترسيم الحدود الشمالية الغربية الليبية والجنوبية الشرقية لتونس البالغة 500 كم تبدأ من رأس إجدير على خط طول 11.30 شرقاً على البحر المتوسط وتسير نحو الجنوب الغربي بالتواءات إلى نقطة تقع شمال غرب غدامس على خط 8,30 شرقاً وقد أقرت الحكومة الايطالية هذه الاتفاقية بعد احتلال ليبيا عام 1911م وهو ما يوضحه شكل (3) حيث يقسم خط الحدود سهل الجفارة جزئيين متساويين تقريبا وتقطع كذلك تجمعات بشرية من البربر حيث

شكل (3) الحدود السياسية الليبية التونسية

(7) حمدي عبدالرحمن حسن ، الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا، الأساليب والأنماط وأفاق المستقبل الموقع الشخصي تم التصفح 16 مارس 2018م.

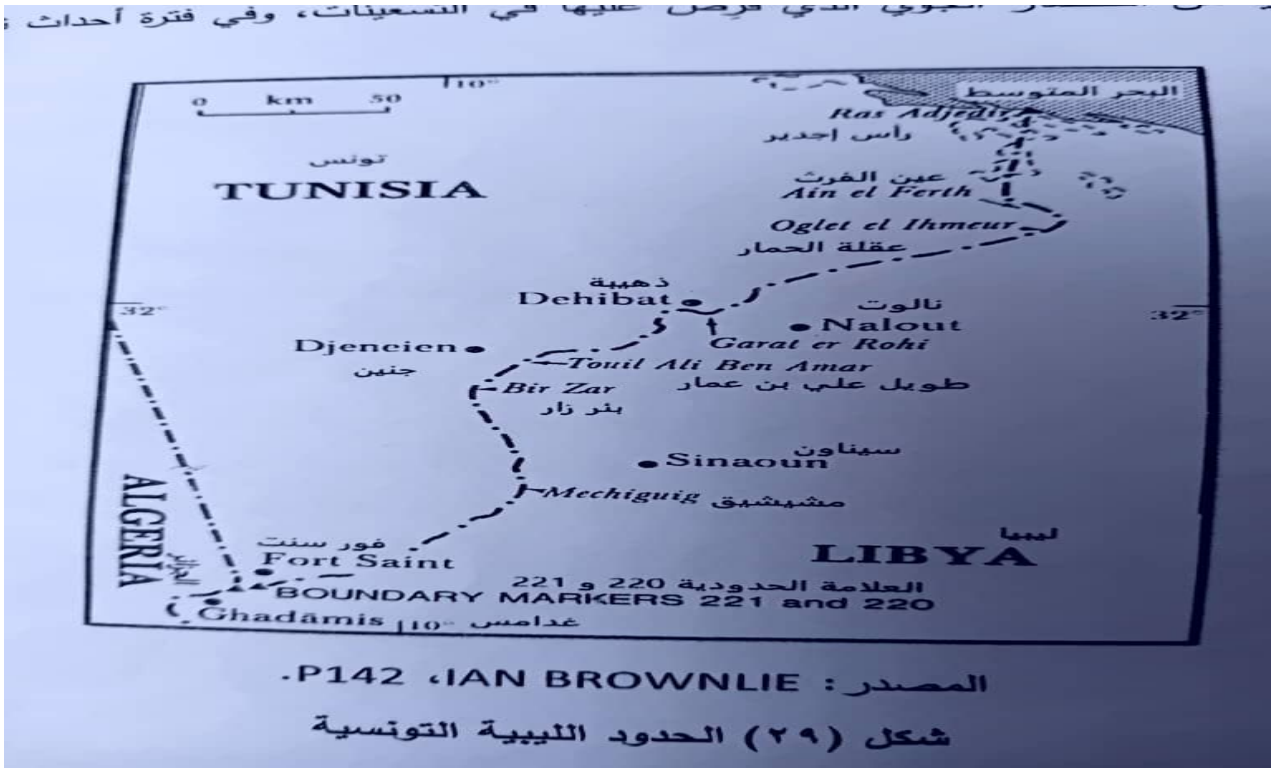

المصدر : IAN BROWNLIE، P142.

شكل (٢٩) الحدود الليبية التونسية

االمصدر : P142 JAN BROWNIE

تظهر التجمعات السكانية المتقاربة بين الحدود وتوجد بوابتان (رأس إجدير و وازن) حيث لعبت دور كبير للبلدين في أصعب الأوقات .

اتفاقيات الحدود مع الجزائر:ـ

وقعت الاتفاقية عام 1919م لتحديد الحدود بين جنوب شرق الجزائر والحدود الليبية ونصت على أن يمتد من آخر نقطة من اتفاق 1910م عند مدينة غدامس ماراً بأمانين وزيرات المسلان و ابن مبرين و تازولى وجانيت وابن الزان في الجنوب الغربى لليبيا عند خط طول 14 شرقاً "حوالى 1200 كم"، ووقعت الحكومة الليبية عام 1956 معاهدة مع فرنسا بشأن الحدود الغربية وأتفق الطرفان على قبول معاهدة الحدود السابقة بين ليبيا وتونس وليبيا والجزائر.

الاتفاق الثلاثي بين ليبيا، تونس الجزائر لتعزيز الحدود:ـ

عقد اجتماع بين رؤساء الدول الثلاث يوم 12 يناير 2013 في مدينة غدامس وناقشوا فيه الأوضاع الأمنية واتفقوا على تعزيز إجراءات الأمن وتفعيل التعاون الأمني وعقد الاجتماعات الدورية لمتابعة التقدم الحاصل وبحث القضايا السياسية والاقتصادية وضرورة التنسيق بين المصالح المعنية على مستوى الحدود لغرض مقاومة الإرهاب والتطرف الديني ولم يستبعد الرؤساء استعمال قوة القانون لتحقيق الأمن والطمأنينة لسكان المنطقة وتناول الاجتماع المخاطر الأمنية في الحدود بأكملها على خلفية التدخل العسكري الفرنسي في مالي لإنهاء سيطرة الجماعات الإسلامية المسلحة في شمال مالي[8].

الحدود الجنوبية /

وقعت ايطاليا وفرنسا في سبتمبر 1919 اتفاقاً يتعلق بالحدود بين ليبيا و تشاد والنيجر ويمتد خط الحدود من نقطة جنوب الحدود الغربية لليبيا باتجاه الشمال الشرقي في خط مستقيم حتى مدار السرطان 23,5 شمالاً ، وخط طول 16 شرقاً وعندها يسير جنوب شرق بخط مستقيم حتى تقاطع دائرة عرض19.5 شمالاً مع خط طول 24 شرقاً ويبلغ طول هذا الحد 1200 كم لقد اصبح الحد الرسمي حسب المعاهدة الفرنسية الليبية عام 1956م وهذا الاتفاق لم يوافق عليه البرلمان الليبي في ذلك الوقت فهو اتفاق غير شرعي حيث خلف نزاعات حدودية وخاصة مع تشاد كما كان هناك فراغ أمنى كبير نتج عنه ظاهرات التهريب وخاصة الوقود والأسلحة

النزاع الحدودي الليبي التشادي:

---

(8) بوعلام عمراسة ، المنجى السعيداني – الجزائر، تونس ليبيا تتفق على تعزيز القدرات الأمنية بالحدود المشتركة – جريدة الشرق الأوسط العدد 12465 يوم 13 يناير 2013 م

يقع شريط أزو على الحدود الليبية التشادية ويسكنه قليل من التبو الرحل بين الجانبين و يحتوي على كميات من اليورانيوم والنفط والقصدير والذهب ، وفي بداية القرن الماضي تنازلت عليه فرنسا لإيطاليا وبقى النزاع بين الدولتين حتى بعد استقلالهما لعدم وجود ترسيم حدودي قانونى[9].

الحدود الشرقية /

يبلغ طولها 1094كم من الشمال إلى الجنوب ونصت اتفاقية عام 1925 بالقاهرة بين ايطاليا ومصر على بداية الحدود من بئر الرحل بالبردي على البحر المتوسط وتنحرف جنوب شرق عند الجغبوب لمسافة 30كم عند تقاطع دائرة عرض 29 شمالاً مع خط طول 25 شرقاً وتستمر جنوباً بخط مستقيم حسب اتفاق 1927.

الحدود الجنوبية الشرقية /

وحسب اتفاقية 1924 بين ايطاليا وبريطانيا يكون مثلث السارة هو الحد بين ليبيا والسودان بطول 400 كم وهو من الحدود القصيرة لدولة ليبيا.

أهمية الحدود السياسية الليبية :_

تؤدى حدود الدول عدة وظائف منها الاقتصادي والأمني والدفاعي مثل التبادل التجاري ومنع تسلل البضائع المهربة ودخول الجماعات الإرهابية و الوظيفة الثقافية القومية لحفظ الهوية الوطنية ، فأهمية الحدود تشمل:-

1_الفصل بين الدول حيث يتم توضيح طول الحدود والحواجز ونقاط التفتيش والحراسة والمراقبة وتبيان المنافذ الجمركية وعلامات الحدود و تعتبر الحدود الطبيعية أداة لتحصين الدولة.

2- الاتصال بين الدول والمجموعات السكانية وتكون أكثر جاذبية بسبب الموارد الطبيعية المتوفرة ومدى سهولة العبور والعلاقات الاقتصادية بين المجموعات السكانية المتجاورة ، تأخذ الحدود أحياناً شكلاً تجارياً أو للهجرة والتواصل الاجتماعي و السياحي و الثقافي تحت اسم الحدود الحضارية[10].

3- الأهمية الأمنية ترتبط الوظيفة الأمنية بفكرة إنشاء الحدود السياسية الحصينة لتحقيق الأمن من خلال إقامة تحصينات دفاعية ولكن تقدم فنون الحروب أسقطت نظرية الحدود الآمنة .

كلما قصرت الحدود بالنسبة للمساحة تقل أعباء الدفاع وكلما ابتعدت الحدود عن الشكل الدائري تزداد أعباء الدفاع وإلى جانب النواحي الأمنية العسكرية توجد نواحي مدنية مثل الحجر الصحي ونقاط التفتيش الصحي ، لا تزال الحدود الليبية غير مضبوطة وتأمينها أكبر تحدى حيث يتدفق السلاح والمخدرات والبشر والاتجار اليومي للوقود والبضائع تواجه الدولة الليبية مشاكل وهي :

(9) محمد التباوي 2016، قضية إقليم أوزو العربي الليبي بين التاريخ الواقع متاح على رابط

(10) الحامدي عبدون ، أمن الحدود وتداعياته الجيو سياسية على الجزائر رسالة ماجستير جامعة محمد بوضياف الجزائر 2015 ص45.

ا–وجود منطقه جنوبيه مهملة اقتصادياً واجتماعياً تعتمد على تجار الحدود في ظل وجود قطاع امنى متهالك يفتقر للتنسيق المركزي مع قلة المعدات وهبوط الروح المعنوية.

ب–وجود الجماعات البشرية المهاجرة من العرب والأفارقة التي تعيش جنوب البلاد التي تعرضت للتهميش لفترة طويلة مما دفعها لتكوين شبكات تهريب واتجار في الدول المجاورة[11] .

ج_الاتساع الجغرافي للحدود الليبية أدى لصعوبة في التحكم وإدارة مخرجات بيئات دول الجوار .

تهديدات ومستويات حماية الحدود/

تطورت التصورات المحيطة بحماية الحدود كرد طبيعي لتصاعد التهديدات المحيطة بمشكلة الحدود أحياناً يتم تقليصها أو القضاء عليها بمعالجة العوامل الكامنة والمساهمة في التهديدات و لتصاعد تهديدات جديدة يجب على صناع القرار إعادة تقييم المناهج لحماية الحدود و أقترح بعض العلماء تصوراً يعطى مستويات مختلفة لتهديدات الحدودية وتوزيع الموارد[12]

شكل (4) مستويات حماية الحدود

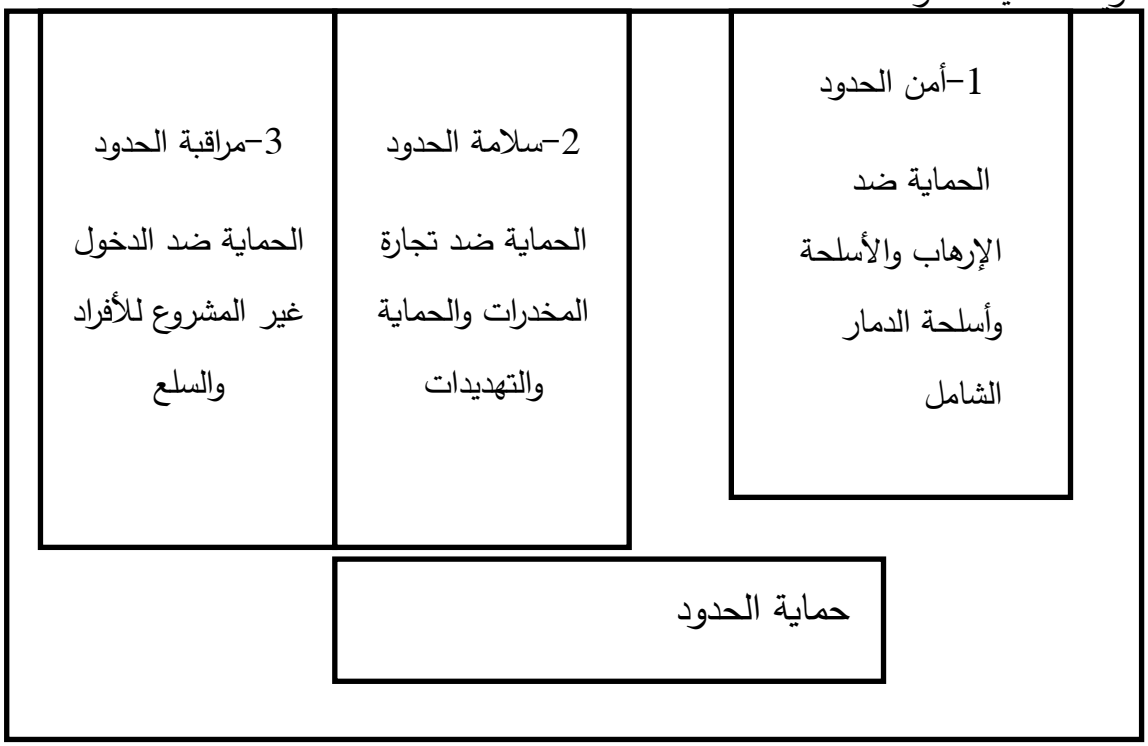

[11] الحامدي عبدون – أمن الحدود وتداعياته الجيو سياسية على الجزائر، المرجع السابق ، ص45.

[12] المبروك غضبان المدخل للعلاقات الدولية 2007 دار العوم للنشر عناية الجزائر ص244.

Source CRS adaptation of information in front Tussing Now Requirement For New challenge The Military's Role in Border Security Homeland Affairs avow Uno 3 Sumner 2008 (P.P3- 2211).

الأهمية الاقتصادية للحدود السياسية الليبية :

تحيط الحدود السياسية "Policy borders" بالأراضي التي يحق للدولة استغلالها اقتصادياً وتحدد لحماية مواردها المالية كالتعريفات الجمركية والدعم والمواصفات والقواعد القانونية والرقابية ، والتفاوت الاقتصادي بين الدول سببه العوامل الجغرافية ، تلعب الحدود دوراً في حماية النظم الاقتصادية المتميزة لدولة من بينها الاجور وسعر العملة والاستثمار والتجارة كما تنظم الحدود التبادل التجاري بين الدول وبسبب التهريب عبر الحدود الليبية يؤكد خبراء الاقتصاد أن ما تم ضبطه في معبر إمساعد يمثل 15% من السلع التي هربت وقيمتها خلال 3 سنوات حوالى 5 مليارات دولار : ولقد تناقصت حركة التبادل مع الجانب المصري من 2.6 مليار دولار عام 2010 إلى 850 مليون دولار عام 2017م [13].

الأهمية القومية والثقافية للحدود السياسية الليبية :_

تهدف الحدود إلى الحفاظ على الهوية الثقافية للدولة ولكن هناك حدود لم تؤدي هذا الهدف نظراً لما خلفه الاستعمار من تقسيمات للمجتمعات الحدودية ان التقدم العلمي في الاتصال كان له دور في تعطيل تلك الاهمية وعدم فاعليتها للحدود الليبية أهمية استراتيجية بسبب :-

1-وقوع ليبيا بين الدول المشرق العربي والمغرب العربي فهي حلقة وصل بينهما ولها توغل يصل تقريباً 2000كم في القارة الأفريقية مما جعلها تتحكم في كثير من طرق المواصلات .

2- وجود ليبيا وسط شمال أفريقيا مواجهة لجنوب أوروبا جعلها قاعدة تمثل مكسباً عسكرياً وسياسياً مهماً[14].

رابعاً المشكلات المرتبطة بالحدود الليبية /

نظراً لطبيعة الحدود الليبية المعقدة من حدود هندسية تتبع دوائر العرض و خطوط الطول أحياناً مثال الحدود مع السودان وغالبية الحدود مع مصر وتشاد و النيجر والحدود الطبيعية مع الجزائر وتونس الأمر الذي خلق لليبيا مشاكل متعددة . وأهم المشاكل المرتبطة بذلك :-

(13) منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة العامة العادية 6.24، 2011م الاقتصاد غير الرسمي أوهام و حقائق غير منشورة

(14) سالم الحجاجي ، ليبيا الجديدة ، منشورات مجمع الفاتح للجامعات 2005م ، طرابلس ص19 .

أ- اهتمت ليبيا بالحدود لأنها تشكل تهديد للعلاقات مع دول الجوار بعد أن كانت تتمسك بالحدود المفتوحة وأصبحت تتعرض لتهريب الكبير بكل الحدود المجاورة والاختراقات بين الاتجاهين وقامت بخطوات منها:-

اللقاء الثلاثي لوزراء خارجية مصر وتونس وليبيا عام 2020 بالقاهرة ، وكذلك نشر دوريات لمراقبة الحدود مع مصر وتشديد الرقابة على المنافذ لمنع التهريب البضائع والممنوعات ولكن بعد ثورة عام 2011م فقدت ليبيا جزء من سيطرتها على الحدود مع مصر والسودان وحيث هذه الحدود بعيده عن السلطة المركزية و الطبيعة الصحراوية ساهم ذلك في تهريب كثير من الموارد الاقتصادية والتوسع في تهريب الممنوعات ، أما الحدود الغربية مع تونس تعد أفضل حال من ناحية الإدارة والمراقبة والضبط نظراً لقربها لسيطرة الدولة وقصر طواها وإنها مناطق آهلة بالسكان ولهذا هي أكثر الحدود رواجاً لتهريب السلع والوقود وأصبحت المشكلة أكثر حدة لتدهور الرقابة الجمركية والإدارية المعابر المؤدية إلى تونس .

المنافذ البرية المؤدية لدول المجاورة.:_

1- منفذ إمساعد وهو يقع جنوب شرق طبرق 150 كم من وهو منفذ لغالبية التبادل التجاري وحركة المسافرين إلى مصر ويعاني من ضعف الأجهزة الرقابية بالجانب الليبي.

2- معبر رأس اجدير في شمال غرب ليبيا على خط طول 11:13 شرقاً ويؤدي إلى مدينه بن قردان التونسية وأهم المعابر البرية الليبية و أضخمها للتبادل التجاري وحركة المسافرين .

3 -معبر وازن جنوب غرب رأس اجدير بحوالي 180كم عند بلدة وازن الليبية وتقابله بلدة دهيبة التونسية وهو أقل حركة نظراً لوجوده في مناطق صحراوية قليلة السكان على الجانبين.

4-منفذ غدامس يؤدي إلى الجزائر وأغلق عام 2011 وهو منفذ قليل الاهمية.

5- منفذ التوم وهو يؤدى دولة النيجر ويبعد عن بلدة القطرون الليبية 900 كم وتنشط فيه ظاهرة التهريب ودخول الهجرة غير الشرعية وكذلك الممنوعات من بينها السلاح.

6-منفذ السلفادور يؤدي إلى الجزائر و يربط ليبيا بأغلب دول غرب أفريقيا ويستخدم لتهريب الأسلحة والهجرة

7- معبر الغات يؤدى إلى الجزائر وهو معبر صحراوي وقد قفل بعد عام 2011.

8- منفذ العونيات يقع في أقصى الجنوب الشرقي بين ليبيا والسودان وقفل بعد 2011 .

9- معبر السارة لتشاد و تتميز بعدم الانضباط نظرا لبعده بالصحراء وعبور الممنوعات قفل بعد 2011م.

شكل (5) المنافذ والمعابر البرية والبحرية بدولة ليبيا

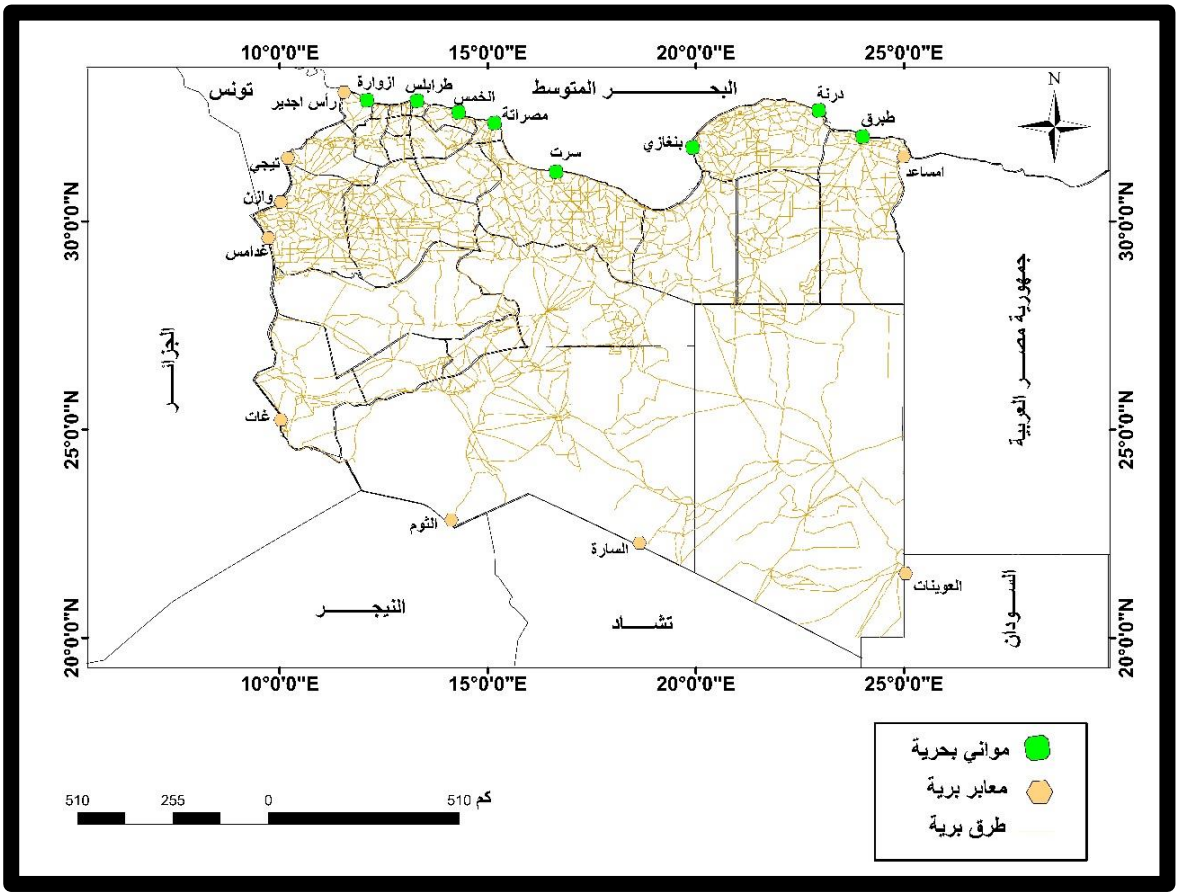

المصدر/ إعداد الباحث اعتماداً على إدارة الجمارك بدولة ليبيا

أهم القضايا الأمنية المتعلقة بالمنافذ البرية /

1-الإغلاق المستمر للحدود الليبية مع الدول المجاورة.

2- المشكلات التي حدثت على حدود ليبيا وتونس

3- الانفلات الحدودي الخارجي للدولة الليبية.

4- الإهمال الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة الجنوبية

5- ضعف القطاع الأمني ويتلخص في الأتي :_

ا-الإغلاق المستمر للحدود الليبية مع الدول المجاورة ، ان الإغلاق في الآونة الأخيرة بعد الصراع التي حدث في ليبيا و الدول المجاورة وغالباً ما يكون الإغلاق من طرف الدول المجاورة

ب- المشكلات التي حدثت على حدود ليبيا و تونس كان لطفرة النفطية بليبيا دوراً في تدفق عدد كبير من العمالة التونسية بطريقة قانونية أو غير قانونية ونشوب عدة توترات ، لقد توالت الأحداث في تونس منها انتفاضة التراويح في بن قردان عام 2010م و انتفاضه بن قردان عام 2013 مما سبب في الإقفال لمعبري رأس إجدير و وازن من الجانب الليبي .

ج- الانقلاب الحدودي الخارجي للدولة الليبية أدت التفاعلات العكسية للحرب خلال ثورة 2011 لإنهيار الأسلاك والتحصين للحدود الليبية مما أدى لظهور اقتصاد الظل وانتشار تجارة السلاح والبشر والمخدرات وعبور العصابات المسلحة من الدول المجاورة.

د- الإهمال الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة الجنوبية سبب مزاولة التهريب و إنشاء شبكات غير قانونية في.

هـ-ضعف القطاع الأمني قامت الدوائر المسلحة والكتائب في ليبيا بدور مسلح لحماية الحدود والمعابر نتيجة لعدم التنسيق فيما بينها والتنافس على السيطرة بسبب المصالح الذاتية وترك التعاون من أجل الوطن[15].

النتائج العامة:-

1-ليبيا حدود متنوعة من ناحية التكوين بينها وبين جيرانها وغالبيتها حدود مصطنعة (فلكية وهندسية) ويصل طولها حوالي 4435كم وجزء بسيط حدود طبيعية في الغرب والجنوب بالإضافة للحدود البحرية .

2-للقبائل القاطنة في الحدود دوراً في التهريب و زعزعة أمن حدود ليبيا نظراً لامتدادهم بالدول المجاورة ووجود علاقات اجتماعية و اقتصادية بينهم .

3-تناقص الضبط و رقابة الحدود وعدم السيطرة على المعابر و المنافذ بعد عام 2011م وما نتج من تفكك للقوى الأمنية والجيش .

4-كان للمسافة وطول الحدود دوراً كبير في عدم التحكم وقلة الرقابة الحكومية على غالبية الحدود .

5-إنتشار السلاح والمتاجرة به عبر الحدود مكن المهربين من إمتلاك القوة التي تفوق قدرة الدولة الليبية.

6-عدم استفاء بعض اتفاقيات ومعاهدات الحدود كان سبب للخلافات بين ليبيا وكل من تشاد وتونس .

7-الدعم الاقتصادي لسلع التموينية والوقود حفز وشجع عمليات التهريب المستمر عبر الحدود .

8-الفقر والانقلابات والثورات بدول الجوار ساهمت في زعزعة الحدود الليبية وخاصة مع تشاد والسودان وتونس .

9-قلة سكان ليبيا وتركزهم في الشمال الغربي أدى لإنفلات الأمن بالحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية .

(15) كمال العروسي ، التجارة الموازية والتهريب في الفضاء الحدودي التونسي الليبي 1988-2012 ، المركز العربي للدراسات السياسية ، رسالة دكتوراة مدرسة الدراسات العليا فرنسا 2007م.

10-إهمال التنمية المكانية للمناطق الحدودية وقصور العمليات الاقتصادية والاجتماعية مما أدى للبطالة والإعتماد على التهريب وتجارة الممنوعات .

المقترحات والتوصيات :-

1-تشكيل قوة أمنية عسكرية مركزية تسيطر على كل المنافذ والنقات الحدودية .

2-التنمية الشاملة للمناطق الحدودية للقضاء على الفقر والبطالة وترك التهريب .

3-إستخدام التقنية الحديثة في السيطرة والحماية للحدود البرية والبحرية .

4-التنسيق المستمر مع دول الجوار وتوثيق عمليات التبادل التجاري وتطبيق نظرية المعاملة بالمثل .

5-سن قوانين جديدة لتهريب والتسلل وتطبيقها على المخالفين من الليبين والأجانب من سجن وغرامات .

6-إصدار بطاقات هوية قانونية لسكان المناطق الحدودية وتحديد مناطقهم والالتزام بالقانون الليبي .

7-تشديد الرقابة الصحية بجميع أشكالها لحماية السكان والإنتاج الحيواني .

8-رفع دعم الدولة للسلع التموينية والوقود واستبداله بالدعم المباشر للمواطن الليبي .

قائمة المراجع والمصادر

أولاً المراجع:-

1-أبو داود عبد الرزاق- أسس العلاقات المكانية السياسية-دار الحافظ للنشر و التوزيع جده 2001م

2-الحجاجي سالم-ليبيا الجديدة منشورات مجمع الجامعات طرابلس 1996م

3-المخادمي عبدالقادر -نزاعات الحدود العربية-دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة 2004م

4-حاتم عماد-تاريخ الحديث و المعاصر من منتصف القرن السادس عشر إلى القرن العشرين ،مكتبة الفرجاني طرابلس ليبيا1991م

5-حميدان جمال-الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية-مكتبة عين الجامعة القاهرة1996

6-عامر محمد-دراسات الجغرافية السياسية الأوضاع في العالم الجديد-الدعوة لطبع والنشر والتوزيع الاسكندرية 1994م.

7-غصيان مبروك-المدخل للعلاقات الدولية-دار العلوم والنشر عنابه الجزائر2007م .

ثانياً المصادر:-

ا-المجلات

1-المطردي-الحدود الليبية التونسية-دار الجغرافية مجلة البحوث الأكاديمية مصراته العدد12 2009.

2-عمراسة والسعيداني-الجزائر تونس ليبيا تتفق على تعزيز القدرات الأمنية للحدود المشتركة-جريدة الشرق الأوسط العدد 12465 13 يناير 2013م الجزائر .

3-نورالدين عثمان- ثورات الربيع االعربي وإدارة الحدود الشرقية-جريدة الأنوار العدد612 بنغازي 2016

ب-التقارير

1-منشورات المجلس الإقتصادي و الإجتماعي الدورة العادية 20011/11/24 طرابلس .

2-تقرير الإدارة الأمريكية-ترسيم الحدود الليبية المصرية عام 1966م .

3-حسن حمدي-الصراعات العرقية و السياسية في إفريقيا الأسباب الأفاق-تصفح يوم 2018/3/16م.

4-مصلحة الحدود والجمارك الليبية -تقارير ومنشورات عام 2020م .

ج-الرسائل العلمية :-

1-العروسي-التجارة الموازية والتهريب في الفضاء التونسي الليبي 1988-2021 المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية -رسالة دكتوراه غير منشوره مدرسة الدراسات العليا باريس فرنسا 2007م .

2-عيدود الحامد-أمن الحدود وتداعياتها الجيوسياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة -جامعة محمد أبو ضياف الجزائر 2015.

3-هاشم تغريد-مفهوم الحدود السياسية-محاضرة بجامعة بابل العراق2019م .

,